العقود الآجلة لـ «برنت» تتجاوز 40 دولاراً للبرميل

وكالة الطاقة: إجراءات العزل الجديدة في أوروبا ستخفض الطلب على النفط

ربحت أسعار النفط ما يزيد عن اثنين بالمئة أمس الاثنين، فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت فوق 40 دولارا للبرميل، بعد أن فاز جو بايدن بالرئاسة الأمريكية وتعزز الإقبال على المخاطرة، مما عوض المخاوف بشأن تأثير تفاقم جائحة فيروس كورونا على الطلب، بحسب ما نشرت "رويترز".

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير 1.06 دولار أو ما يوازي 2.7 بالمئة إلى 40.51 دولار للبرميل، وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم ديسمبر 38.21 دولار للبرميل بارتفاع 1.07 بالمئة أو 2.9 بالمئة.

ويتعافى النفط من انخفاض أربعة بالمئة ، ليرتفع مع بقية الأسواق المالية بعد أن بدا أن بايدن هو الفائز في سباق الانتخابات الأمريكية يوم الأحد. في غضون ذلك، ضعَف الدولار مما عزز السلع الأولية المُسعرة بالعملة الأمريكية إذ أنها أصبحت أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

فيما قال كيسوكي ساداموري مدير أسواق وأمن الطاقة بوكالة الطاقة الدولية إن تجدد إجراءات العزل العام في أوروبا بهدف احتواء تزايد الإصابة بكوفيد 19 سيدفع علي ما يبدو توقعات الطلب العالمي على الخام نحو الاتجاه النزولي. لكنه أبلغ رويترز بأن التأثير سيكون على الأرجح أقل مما حدث في ظل إجراءات العزل في وقت سابق من العام الحالي.

وقال في مقابلة "أجزاء كبيرة في القارة الأوروبية تخضع لإجراءات عزل. هذا بالتأكيد يصب في الجانب السلبي" ولكنه أحجم عن التصريح بشأن ما إذا كانت الوكالة ستخفض توقعاتها رسميا. وتابع "بالتأكيد نتوقع هذه المرة تأثيرا أقل من إجراءات العزل السابقة .. هذه المرة ستظل المدارس مفتوحة وبعض المتاجر لا زالت تعمل أيضا".

وتعافت أسعار النفط من خسائر حادة في وقت سابق لتحوم قرب 40 دولارا للبرميل لكن مخاوف الطلب مستمرة فيما يظل القلق ينتاب الأسواق نتيجة التقارب الشديد في نتائج الانتخابات الأمريكية والتي يبدو أنها ستؤول إلى دعاوي قانونية.

وقال ساداموري "صناعة النفط والغاز لاسيما في أمريكا تترقب نتيجة الانتخابات الأمريكية بقدر كبير من الاهتمام". مضيفا "إذا كان الديمقراطيون يخططون لتحول جذري للطاقة منخفضة الكربون .. في حالة بقاء مجلس الشيوخ تحت سيطرة الجمهوريين سيواجه هذا التشريع عقبات. بصفة عامة نريد أن نري النتيجة الكلية".

وأبقت الوكالة على توقعات الطلب على النفط للعامين الحالي والمقبل في تقريرها الشهري الصادر في 14 اكتوبر دون تغيير وذلك قبل أن تفرض دول أوروبية كبرى من بينها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قيودا أكثر صرامة على الحركة لاحتواء انتشار الفيروس.

وذكر ساداموري أن الصين تظل النقطة المضيئة عالميا بعد كبحها الفيروس في وقت سابق من العام وتتجه لأن تصبح الدولة الكبرى الوحيدة التي يرتفع فيها الطلب السنوي على النفط. وأضاف أن صورة الطلب علي المنتجات متباينة إذ تستمر معاناة وقود الطائرات والكيروسين بينما يسجل الديزل وزيت الوقود والبنزين أداء أفضل.

سنغافورة: من المستبعد أن ينتعش اقتصاد البلاد بصورة قوية قريباً

لي هسين لونج

ذكر رئيس وزراء سنغافورة، لي هسين لونج أن اقتصاد بلاده من المستبعد أن ينتعش بصورة قوية قريبا جدا"، حيث تواجه أسواق التصدير الرئيسية في أوروبا وأمريكا تفشيا جديدا لفيروس كورونا، طبقا لما ذكرته وكالة "بلومبرج" للأنباء اليوم .

وعلى الرغم من أن الكثير من القطاعات تظهر تحسنا منذ تخفيف إجراءات الإغلاق، فإن بعض القطاعات مثل الطيران والنقل والسياحة من المحتمل أن تبقى "متوقفة" لبعض الوقت بسبب الموجة الثانية من الفيروس في أجزاء أخرى في العالم، طبقا لما ذكره رئيس الوزارء في خطاب ألقاه أمام أعضاء حزبه الحاكم اليوم وفقا لـ"الألمانية". وتابع أنه بالنسبة لسنغافورة، فإن الحكومة تحتاج إلى أن تحقق توازنا في تخفيف القيود، حيث أن ذلك يؤدي إلى مخاطر ارتفاع حالات الإصابة مرة أخرى.

وأضاف "لا يمكننا ببساطة أن نخفف القيود الحالية وآمل أن تبقى حالات الإصابة بالفيروس منخفضة".

يذكر أن اقتصاد الدولة الجزيرة قد انكمش بنسبة 7 % في الربع الثالث من العام، مقارنة بما كان عليه قبل عام وقفز إجمالي معدل البطالة إلى أعلى مستوى له منذ عام 2004 .

احتياطيات الصين من النقد الأجنبي تهبط إلى 3.128 تريليون دولار

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها المصلحة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين تراجع احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد إلى 3.128 تريليون دولار أمريكي في نهاية (أكتوبر)، مقابل 3.1426 تريليون دولار المسجلة في نهاية (سبتمبر). ووفقا لـ"الألمانية، نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" ، عن المصلحة أن الاحتياطي تراجع بـ14.6 مليار دولار أمريكي عن (سبتمبر). وذكرت وانج تشون يينج، المتحدثة باسم المصلحة، أن سوق النقد الأجنبي في الصين كانت مستقرة في (أكتوبر) بشكل عام مع تغيرات عقلانية ومنتظمة.

وأرجعت وانج سبب التراجع إلى الآثار المجمعة لتفشي فيروس كورونا، علاوة على توقعات السوق من السياسات النقدية والمالية التي دفعت إلى ارتفاع مؤشر الدولار، وأدت إلى انخفاض أسعار الأصول للاقتصادات الرئيسة في السوق المالية الدولية. وعلى الرغم من تزايد العناصر غير المؤكدة والتقلبات في السوق المالية الدولية، أشارت وانج إلى أن الاقتصاد الصيني يحافظ على زخم نمو جيد ومرونة قوية.

يأتي ذلك في وقت تراجعت فيه واردات الصين من السلع الأساسية في (أكتوبر) عن الشهر السابق، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى عوامل موسمية من بينها عطلة مطولة مطلع الشهر في البلاد التي تمثل أكبر مشتر للمواد الخام في العالم.

ووفقا لـ"الألمانية"، نقلت وكالة "بلومبيرج" للأنباء ، عن بيانات مصلحة الجمارك أن واردات النفط الخام تراجعت إلى أدنى مستوى في ستة أشهر عند 42.6 مليون طن، حيث انخفضت حصص المصافي الخاصة، بينما قلصت الشركات الحكومية المشتريات بسبب أعمال صيانة.

ورغم هذا، قال مسؤول تنفيذي كبير في شركة "تشاينا بتروكيميكال كورب" المالكة لأكبر مصفاة تكرير في البلاد "إنه من المرجح ارتفاع الصادرات للعام بنسبة 10 في المائة، مقابل عام 2019 لأكثر من 550 مليون طن، حيث قاد تعافي الاقتصاد إلى ارتفاع الطلب". وتراجعت مشتريات البلاد من الفحم في (أكتوبر) إلى 13.7 مليون طن.

المركزي الفرنسي: إجراءات الإغلاق ستلحق ضررا أقل بالاقتصاد

قال البنك المركزي الفرنسي أمس إن الاقتصاد سوف يتضرر بصورة أقل من إجراءات الاغلاق المفروضة لاحتواء فيروس كورونا مقارنة بتضرره من الإجراءات التي جرى فرضها مطلع هذا العام.

وذكرت "بلومبرج" أن استطلاعا للبنك أظهر أن الشركات في قطاع الصناعة والبناء تتوقع تراجعا متوسطا في النشاط بسبب القيود الأقل المفروضة على الأعمال والبروتوكلات الصحية الجديدة التي تتيح لمزيد من العاملين الاستمرار في عملهم.

ولكن الاقتصاد الفرنسي في مرحلة غامضة بصورة كبيرة حيث أن الحكومة يمكن أن تمدد إجراءات الاغلاق بناء على تطور الجائحة.

وتوقع البنك المركزي الفرنسي تراجع النشاط الاقتصادي خلال الشهر الجاري بنسبة 12 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل أزمة فيروس كورونا.

وعلى الرغم من أن نسبة التراجع أقل بكثير من نسبة الانكماش التي تم تسجيلها في أبريل الماضي وبلغت 31 في المائة إلا أن تأثيرها قد يكون كافيا لانكماش الاقتصاد الفرنسي مجددا هذا الربع.

وتوقع محافظ البنك المركزي فرانسوا فيلوري دي جالو انكماش الانتاج الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين 9 و 10 في المائة خلال العام الجاري. وقال فيلوري لإذاعة ار تي ال اليوم "بالطبع إجراءات الاغلاق الثانية لها تأثير سلبي كبير". مضيفا "ولكن من الواضح أنها أقل 3 مرات تقريبا من تأثير إجراءات الاغلاق الأولى".

ومن شأن العمل عن بعد أن يساعد قطاع الخدمات في فرنسا ولكن المطاعم والحانات والفنادق سوف تتضرر بنفس الدرجة مقارنة بإجراءات الاغلاق الأولى.

وكانت الحكومة قد عدلت من توقعاتها الاقتصادية لعام 2020 من انكماش بنسبة 10 إلى 11 في المائة حاليا. كما تعتزم خفض توقعاتها بالنسبة 2021 خلال الأسبوعين المقبلين.

بولندا: بيع سندات بقيمة 39.5 مليار دولار لتمويل تدابير مكافحة الجائحة

تدرس بولندا تكرار مبيعات السندات على نطاق واسع من جانب بنك "بي جي كيه" الذي تديره الدولة من أجل دعم الاقتصاد الذي تضرر بالموجة الجديدة من فيروس كورونا.

وقال ياروسلاف جوين، نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الاقتصاد إنه في حين أن الجولة الأولى من الإنفاق العام ساعدت سوق العمل البولندية على الصمود أمام تأثير الوباء في الربيع، فقد نشأت الحاجة إلى أدوات جديدة لحماية الوظائف من الجولة الثانية من القيود في الخريف. ودعا إلى إصدار السندات لتعزيز المساعدة للشركات وتعزيز الاستثمارات العامة على نطاق مماثل للاستجابة السابقة.

ومنذ أبريل، باع بنك "بي جيه كيه" وصندوق التنمية "بي اف ار اس ايه" سندات مضمونة من الدولة بقيمة 150 مليار زلوتي (39ر5 مليار دولار) لتمويل تدابير مكافحة الأزمة.

وقام البنك المركزي بتسهيل الصفقات، وقد عرض إعادة شراء الأوراق النقدية عبر مزادات التيسير الكمي. وسمحت الأموال لصندوق التنمية "بي اف ار" بتحويل 61 مليار زلوتي من المنح إلى ما يقرب من 346 ألف مؤسسة صغيرة في غضون أسابيع من الإغلاق، مما ساعد على منع تخفيضات الوظائف الهائلة وحالات الإفلاس.

وسعت الحكومة البولندية إلى تجنب الإغلاق الكامل حتى عندما سجلت الإصابات أرقاما قياسية كل أسبوع ووصول المستشفيات المحلية إلى أقصى حدود تحملها. كما حاولت حماية صحة المالية العامة، من خلال تضييق نطاق خطة الإغاثة من الفيروس إلى الصناعات الأكثر تضررا، وفقا للألمانية.

الدولار عند أدنى مستوى في 10 أسابيع

بلغ الدولار أدنى مستوى في عشرة أسابيع أمس الاثنين إذ يبشر المستثمرون بانتخاب جو بايدن رئيسا للولايات المتحدة عبر شراء العملات المنكشفة على التجارة بفضل توقعات بأن إدارة أكثر هدوءا في البيت الأبيض ستعزز التجارة العالمية وأن السياسة النقدية ستظل ميسرة، بحسب ما نشرت "رويترز".

واستقر اليوان الصيني عند ذروة 28 شهرا، وارتفع الدولار النيوزيلندي 0.6 بالمئة ليبلغ أعلى مستوى في 19 شهرا وسجل الدولار الأسترالي أعلى مستوى في سبعة أسابيع في الوقت الذي انخفض فيه مؤشر الدولار لأدنى مستوياته منذ أوائل سبتمبر أيلول.

وبلغ الجنيه الاسترليني أعلى مستوياته في أكثر من شهرين بينما صعد اليورو 0.1 بالمئة، ليواصل مكاسب بنحو اثنين بالمئة حققها الأسبوع الماضي ليبلغ أعلى مستوى في شهرين عند 1.1895 دولار.

وتجاوز بايدن عتبة 270 صوتا بالمجمع الانتخابي المطلوبة لإحراز النصر يوم السبت عبر الفوز في ولاية بنسلفانيا الحاسمة. ويبدو أن الجمهوريين احتفظوا بالسيطرة على مجلس الشيوخ، رغم أن التركيبة النهائية قد لا تتضح حتى تتم انتخابات إعادة في جورجيا في يناير.

وقال مايكل مكارثي كبير الاستراتيجيين لدى سي.إم.سي ماركتس في سيدني "النتيجة مثالية من وجهة نظر السوق... لا يتحكم أي من الحزبين في الكونجرس، لذا فإن الحروب التجارية وزيادة الضرائب خارج جدول الأعمال إلى حد كبير".

وأدت المعنويات المبتهجة إلى دفع الأسهم للارتفاع والين الياباني الذي يعتبر ملاذا آمنا للانخفاض قليلا إلى 103.42 للدولار عند ما يقل بقليل فقط عن أعلى مستوى في ثمانية أشهر الذي بلغه يوم الجمعة حين تسبب انخفاض عوائد أدوات الخزانة الأمريكية في عزوف التدفقات من اليابان.

وتلقى اليوان الدعم أيضا من بيانات تجارية صينية قوية في مطلع الأسبوع ليبلغ 6.5758 للدولار. والعملة الصينية شديدة التأثر على وجه الخصوص بنتيجة الانتخابات بسبب اعتقاد بأن بايدن سيتخذ موقفا أكثر تساهلا أو أكثر قدرة للتنبؤ تجاه الصين.

وبلغ الوون الكوري الجنوبي أعلى مستوى في 21 شهرا عند 115.33 للدولار وارتفع البيزو المكسيكي 0.7 بالمئة إلى 20.3980 للدولار وهو أعلى مستوياته منذ مارس.

تهافت متجدد على البتكوين يعيد الجدل بشأن العملات الافتراضية

يعيد التهافت المتجدد على بتكوين التي تخطت قيمتها في تداولات 15 ألف دولار، في أعلى مستوى منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، الجدل بشأن طبيعة العملات الرقمية: هل هي "ذهب رقمي" أم أصول تنطوي على مجازفة؟

فقد ارتفعت قيمة البتكوين بأكثر من 30 % خلال أسبوعين ونصف الأسبوع لتقترب من المستوى الأعلى المسجل في ديسمبر 2017 والذي قارب 20 ألف دولار. وهو بدأ صعوده في 21 أكتوبر عندما أعلنت مجموعة "باي بال" العملاقة في مجال الدفع الإلكتروني إطلاق خدمة تتيح "شراء عملات افتراضية وحفظها وبيعها".

وقال رئيس الاتحاد من أجل تطوير الأصول الرقمية سايمن بولروت "هذا تثبيت لسوق كان يسوده غموض نسبي قبل سنوات".

ومنذ إطلاقها في 2008 على يد شخص مجهول، تقدّم "بتكوين" نفسها بديلا عن العملات التقليدية من دون ضوابط من المصرف المركزي وتتولى إصدارها شبكة لامركزية، في مسار ثوري جمع طويلا بين الأدوات المالية التقليدية والعملات المشفرة.

وأشار بولروت إلى أن وصول لاعبين تقليديين إلى سوق "بتكوين"، بما في ذلك "باي بال" و"ماستركارد"، يمنح "إشارات بالغة الأهمية" عن تجدد الاهتمام بهذه العملة الافتراضية.

كما أن اللاعبين في القطاع ليسوا وحدهم من يقول ذلك: فبعد إعلان "باي بال"، يتحدث المحللون في "جي بي مورغان"، أكبر مصرف استثماري في العالم، عن أوجه شبه كبيرة بين البتكوين والذهب.

وأشار هؤلاء إلى أن حجم الرساميل في سوق العملات المشفرة أعلى بعشر مرات من ذلك المسجل على صعيد الذهب. وفسّرت وسائل إعلام متخصصة ذلك بأنه مؤشر إلى قدرات نمو كبيرة للبتكوين رغم أن المدير التنفيذي للمصرف جايمي دايمون وصف هذه العملة الافتراضية قبل عامين بأنها "ضرب احتيال".

وفيما اعتبرت "جي بي مورغان" أن حلول البتكوين محل الذهب قد يتطلب سنوات عدة، فإن سعر العملة الافتراضية ارتفع بنسبة 8،81 % الخميس، فيما ارتفع سعر الذهب في الوقت عينه بنسبة 2،45 % بدفع من التشويق السائد بشأن نتائج الانتخابات الأميركية. وقد أدى ذلك إلى إعادة المقارنة بين هذين النوعين من الأصول.

– ذهب رقمي؟ – ولفت بولروت إلى أن "العملات الافتراضية قد تشكل ملاذا في إطار تراجع الثقة بالنقد الإلزامي".

وأسوة بالذهب، من شأن البتكوين الإفادة من سياسات البنوك المركزية الكبرى التي تكثف جهودها لتطويق التبعات المدمرة لجائحة كوفيد19–، ما من شأنه الإضعاف من جاذبية العملات التي تصدرها.

ويشير البعض مع ذلك إلى الطابع المتذبذب القائم على المضاربة لهذه العملة الافتراضية الأشهر، فيما يرفض مراقبون كثر للأسواق التقليدية الخوض في الموضوع.

وقال وسيط تجاري في لندن "لا مكان للبتكوين في محفظة العملات"، مبررا رفض ذكر اسمه في موضوع عن هذه العملة المشفرة بالقول "في مارس، فقدت البتكوين ما يقرب من 25 % من قيمتها. بالنسبة إلى مدير أصول من العملات يستخدم الذهب لإيجاد توازن مع بقية استثماراته، تحمل البتكوين أثرا مدمرا".